



جواب السيد الوزير على السؤال الشفوي للسادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار حول "النقل بالعالم القروي"

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

يلعب النقل بالعالم القروي دورا مهما في فك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في تلبية حاجيات الساكنة من التنقلات اليومية، حيث تم منح ما يزيد عن 3500 رخصة للنقل المزدوج، إلا أن نسبة استغلال هذه الرخص لا تتعدى 39٪. وذلك راجع لضعف القدرة الشرائية لساكنة العالم القروي زيادة على الصعوبات المادية لبعض المرخصين، وهذا ما يؤدي إلى تأمين بعض حاجيات التنقل عن طريق النقل غير المنظم، الذي لا يحترم شروط الجودة والسلامة.

لقد أشار سؤلكم السيد المستشار، إلى عدم الوضوح في تطبيق دفتر التحملات المنظم للقطاع، أريد أن أوضح أن هذا الدفتر قد صدر بالفعل في فاتح غشت 2012، إلا أنه كان موضوع ملاحظات عديدة من طرف المهنيين وتم تعديله في شهر ماي 2013، وبالتالي نحن في إطار نفس دفتر التحملات ولسنا بصدف دفتر جديد.

وقد جاء هذا الأخير بالعديد من المستجدات نذكر منها :

- إعطاء الأولوية لفئة السائقين المهنيين الحاصلين على بطاقة السائق المهني للحصول على الرخصة، وكذلك المنتمين إلى الجماعات القروية المعنية .
- كما مكن من منح الامتياز لحاملي الشهادات العليا و العاطلين عن العمل في ظروف معينة ووفق شروط.

إذن يتعلق هذا بالإطار العام، حيث توجد، في نفس الوقت، إشكاليات تخص تحويل ممتهني النقل غير المنظم إلى النقل المنظم، فمراعاة لخصوصية هذه الفئة لم تعمل الوزارة على توقيفهم وإنما أقرت مقتضيات انتقالية لتسوية وضعيتهم، حيث يتعين عليهم إيداع طلب الحصول على رخصة النقل المزدوج مباشرة لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك مقابل وصل بالإيداع يقوم مؤقتا مقام الرخصة ويعتد به لدى مصالح المراقبة وذلك إلى حين البث في الطلبات من طرف اللجنة الوطنية للنقل وتسليمهم الرخص النهائية.

من المحتمل أن تكون هذه المسطرة سيء فهمها من طرف البعض، والتي تؤكد أن لا علاقة لها بأي شكل من الأشكال بالريع أو الزبونية، وإنما هي مسطرة تحويل من غير المنظم إلى المنظم، تحفظ حقوق المواطنين الممارسين للمهنة الذين خدموا المواطنين في العالم القروي لسنين عدة... في انتظار القرار النهائي حول الترخيص من عدمه.

وعموما أخبركم أن اللجنة الوطنية للنقل انعقدت يوم الاثنين 20 يناير 2013 وبثت في العديد من الرخص كما ستعقد في الأسبوع المقبل لاعتماد رخص نهائية عوض تلك الممنوحة بشكل استثنائي.

التعليق:

بالفعل، إن التواصل هو جزء من عملية الإصلاح حيث تقوم المديرية الجهوية والإقليمية بنوع من التواصل في إطار مواكبة السائقين المهنيين المرتبطين بهذا القطاع عبر توضيح مقتضيات دفتر التحملات، إلا أنه تُطرح إشكاليات في تقريب هذه المعلومات وتبسيطها لتصل لجميع الفئات المُمارسة في هذا القطاع سواء كانت ذات مستوى تعليمي أو دونه، علماً أنه توجد العديد من الفئات المهنية المُمتلئة من خلال مجموعة من النقابات تتم محاورتهم على الصعيد الإقليمي والجهوي وحتى المركزي، حيث أن الهدف من هذه اللقاءات العمل بدفتر التحملات بصفة نهائية وعدم تمديد أجال الاشتغال بصفة انتقالية. إذن في إطار الإصلاح والمنظومة التي يتم العمل على تأسيسها، هناك رغبة في تحقيق تكافؤ بين أنواع النقل (المزدوج، المدرسي، السياحي، المستخدمين).

و يتم حالياً الاشتغال مع ممثلي النقل العمومي للمسافرين للخروج في أفق شهرين بتصوير حول عقد برنامج يرسم حدوداً فاصلة وواضحة لمختلف أنواع النقل، حيث ستكون بحول الله سنة 2014 سنة إصلاح في هذا المجال.